الأمم المتحدة

A/HRC/23/47

الجمعية العامة

Distr.: General
9 April 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، كريستوف هاينز

موجز

الروبوتات المستقلة القاتلة هي منظومات سلاح قادرة على أن تختار، حال تشغيلها، أهدافاً معينة وتشتبك معها دونما حاجة إلى تدخل إضافي من العنصر البشري. وهي تثير شواغل واسعة النطاق بشأن حماية الحياة في الحرب والسلم. ومن ذلك ما يتعلق بمدى قابليتها للبرمجة لكي تمتثل للشروط المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني ولمعايير حماية الحياة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، قد لا يكون نشرها مقبولاً نظراً لتعذر وضع نظام ملائم خاص بالمساءلة القانونية، ولأن الروبوتات لا ينبغي أن تتحكم في حياة البشر وموتهم. ويوصي المقرر الخاص بأن تفرض الدول وقفاً اختيارياً وطنياً فيما يتعلق بجوانب معينة من الروبوتات المستقلة القاتلة، ويدعوها إلى تشكيل فريق رفيع المستوى معني بالروبوتات المستقلة القاتلة لكي يضع للمجتمع الدولي سياسة بشأن هذه المسألة.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١	٣
ثانياً –	أنشطة المقرر الخاص	٢-٢٥	٣
	ألف – البلاغات	٢-٣	٣
	باء – الزيارات	٤-٦	٣
	جيم – البيانات الصحفية	٧-١٥	٤
	دال – الاجتماعات المعقودة على الصعيدين الدولي والوطني	١٦-٢٤	٥
	هاء – مجالات البحث المتوخاة في المستقبل	٢٥	٦
ثالثاً –	الروبوتات المستقلة القاتلة وحماية الحياة	٢٦-١٠٨	٧
	ألف – ظهور الروبوتات المستقلة القاتلة	٣٧-٥٦	١٠
	باء – الروبوتات المستقلة القاتلة وقرار خوض الحرب أو اللجوء إلى استخدام القوة بطريقة أخرى	٥٧-٦٢	١٥
	جيم – استخدام الروبوتات في التراع المسلح	٦٣-٧٤	١٧
	دال – المسؤولية القانونية للروبوتات المستقلة القاتلة	٧٥-٨١	٢١
	هاء – استعمال الدول للروبوتات المستقلة القاتلة خارج نطاق التراع المسلح	٨٢-٨٥	٢٣
	واو – آثار استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة على الدول غير الحائزة لها	٨٦-٨٨	٢٣
	زاي – إقصاء العنصر البشري عن دائرة القرار	٨٩-٩٧	٢٤
	حاء – شواغل أخرى	٩٨-٩٩	٢٧
	طاء – الروبوتات المستقلة القاتلة والقيود المفروضة على الأسلحة	١٠٠-١٠٨	٢٧
رابعاً –	الاستنتاجات	١٠٩-١١٢	٣٠
خامساً –	التوصيات	١١٣-١٢٦	٣١
	ألف – إلى الأمم المتحدة	١١٣-١١٥	٣١
	باء – إلى المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية	١١٦-١١٧	٣٢
	جيم – إلى الدول	١١٨-١٢١	٣٢
	دال – إلى خبراء تطوير المنظومات الآلية	١٢٢	٣٣
	هاء – إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والجماعات المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر	١٢٣-١٢٦	٣٣

أولاً- مقدمة

١- يركز المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً في تقريره السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره ٥/١٧، على الروبوتات المستقلة القاتلة وحماية الأرواح[(١)].

ثانياً- أنشطة المقرر الخاص

ألف- البلاغات

٢- يتناول هذا التقرير الرسائل التي بعث بها المقرر الخاص في الفترة من ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، والردود الواردة في الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وترد الرسائل والردود الواردة من الحكومات في التقارير التالية المتعلقة بالرسائل والصادرة عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة A/HRC/21/49؛ A/HRC/22/67 وA/HRC/23/51.

٣- وترد في إضافة إلى هذا التقرير (A/HRC/23/47/Add.5) ملاحظات على الرسائل المُرسَلة والواردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

باء- الزيارات

٤- زار المقرر الخاص تركيا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وسيزور المكسيك في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٣.

٥- وقَبِلت حكومة مالي طلب الزيارة المقدم من المقرر الخاص وتعتبر الجمهورية العربية السورية اقتراحه زيارتها أمراً إيجابياً. ويشكر المقرر الخاص هاتين الحكومتين ويشجع حكومات سري لانكا وجمهورية مدغشقر وباكستان على قبول الطلبات التي قدمها بشأن زيارتها ولم يبت فيها حتى الآن.

---

(١) أعبر عن امتناني لكل من تيس بوردن، وطومسون شينغيتا، وجيو بارك وجيف داهلبرغ لما قدموه من مساعدة في كتابة هذا التقرير. وأعرب عن الشكر أيضاً للمعهد الجامعي الأوروبي على استضافة مشاورة خبراء في شباط/فبراير ٢٠١٣، والشكر موصول لكل من مركز العدالة العالمية، ومركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية، والأستاذة سارة كناكي من مدرسة القانون في جامعة نيويورك على إعداد المواد الأساسية واستضافة مشاورة خبراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٦- أما تقريرا المتابعة المتعلقان بالبعثتين اللتين قام بهما المكلف سابقاً بهذه الولاية إلى إكوادور وألبانيا فيردان في الوثيقتين A/HRC/23/47/Add.3 وA/HRC/23/47/Add.4، على التوالي.

جيم- البيانات الصحفية[٢]

٧- في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدر المقرر الخاص بياناً مشتركاً مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أعربا فيه عن أسفهما لتصاعد العنف في الجمهورية العربية السورية ودعوا جميع الأطراف إلى نبذ العنف وإلقاء السلاح.

٨- وأصدر المقرر الخاص عددا من البيانات الصحفية مع غيره من المكلفين بولايات تتعلق بجملة أمور منها الجوانب المتصلة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في الحياة، وذلك في هندوراس في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ وفي الفلبين بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدر بياناً صحفياً حث فيه حكومات العالم والمجتمع الدولي والصحفيين ومنظمات وسائط الإعلام على اتخاذ موقف حازم بشأن حماية حق الصحفيين في الحياة وحرية الإعلام.

٩- وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أُرسل بيان مشترك مع مقررين خاصين آخرين بشأن العنف في غواتيمالا. وفي اليوم ذاته، أصدر المقرر الخاص بيانا مشتركا بشأن تعرض أحد التلاميذ في باكستان للعنف.

١٠- وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وجه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان رسالة مفتوحة أعربوا فيها عن قلقهم إزاء اعتزام الكونغرس في كولومبيا اعتماد مشروع لإصلاح مواد في الدستور السياسي لكولومبيا تتعلق بالقانون الجنائي العسكري.

١١- وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، دعا المقرر الخاص مع غيره من المكلفين بولايات إلى التحقيق في وقوع حالة وفاة أثناء الاحتجاز في جمهورية إيران الإسلامية.

١٢- وصدر بيان مشترك عن جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ أعربوا فيه عن شعورهم بالجزع إزاء أثر تصاعد العنف على المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

---

(٢) يمكن الاطلاع على البيانات الصحفية للمقرر الخاص على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/NewsSearch.aspx?MID=SR_Summ_Executions.

١٣- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة دعوة لإجراء تحقيق دولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية.

١٤- وصدر عدد من البيانات الصحفية تحديدا بشأن قضايا صدر فيها الحكم بالإعدام في الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ والعراق في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ و٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢؛ وغامبيا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٥- وأصدر المقرر الخاص بيانات صحفية أخرى مشتركة مع غيره من المكلفين بولايات بشأن عقوبة الإعدام:

(أ) جمهورية إيران الإسلامية: بيان صادر في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بشأن إعدام أربعة أشخاص؛ وبيان صادر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ يدعو إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام؛ وبيان صادر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن إعدام ١٠ أشخاص اتهموا بارتكاب جرائم تتصل بالمخدرات؛ وبيان صادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ يحث السلطات الإيرانية على وقف تنفيذ حكم الإعدام في حق خمسة ناشطين من الأهواز؛

(ب) المملكة العربية السعودية: بيان صادر في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ يدين قطع رأس إحدى الخادمات؛

(ج) بنغلاديش: بيان صادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، يعرب فيه المقرر الخاص عن قلقه إزاء حكم بالإعدام أصدرته محكمة الجرائم الدولية و لم تراع فيه جميع ضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

دال- الاجتماعات المعقودة على الصعيدين الدولي والوطني

١٦- في يومي ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قدم المقرر الخاص ورقة في مؤتمر البلدان الأفريقية بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب المنعقد في أديس أبابا بأثيوبيا.

١٧- وبمناسبة انعقاد الدورة العادية الثانية والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى المقرر الخاص ببيان عن التعاون بين آليات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

١٨- وخلال انعقاد الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، كان المقرر الخاص من بين المشاركين في نشاط موازٍ بشأن موضوع "عقوبة الإعدام وحقوق الإنسان" نظمه فرع الإجراءات الخاصة التابع لمفوضية حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، ومركز الحقوق الدستورية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، في نيويورك في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١٩- وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، شارك المقرر الخاص في الإحاطة الأسبوعية التي حملت عنوان "موضوع الساعة: عقوبة الإعدام" وقُدمت إلى مجتمع المنظمات غير الحكومية المرتبطة بإدارة شؤون الإعلام في نيويورك.

٢٠- وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ألقى المقرر الخاص محاضرة بشأن "الحق في الحياة خلال التظاهر" أثناء انعقاد الحلقة الدراسية التي نظمها معهد جنوب أفريقيا للبحوث المتقدمة في القانون الدستوري والقانون العام وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي في المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا في جوهانسبرغ. وفي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شارك المقرر الخاص في مناقشة جرت خلال انعقاد الاجتماع الثاني المشترك بين الوكالات بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في فيينا بالنمسا.

٢١- وشارك المقرر الخاص في اجتماع للخبراء عقد في جنيف تحت عنوان "كيفية إلغاء البلدان لعقوبة الإعدام"، وتولت تنظيمه اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، وقدم عرضا حول استئناف عقوبة الإعدام.

٢٢- وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، شارك المقرر الخاص في حلقة دراسية رفيعة المستوى تتعلق بالسياسات العامة نظمها معهد الجامعة الأوروبية والحوكمة العالمية وبرنامج الحوكمة العالمية بشأن "القتل المحدد الهدف والمركبات الجوية التي تعمل بلا طيار وسياسة الاتحاد الأوروبي" في مقر المعهد الجامعي الأوروبي بفلورنسا، وتحدث خلالها عن موضوع "استخدام الطائرات بلا طيار في عملية الاستهداف: حماية الحق في الحياة".

٢٣- وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، قدم المقرر الخاص الكلمة الرئيسية في مؤتمر عن "الآثار الأخلاقية والاستراتيجية والقانونية لاستخدام الطائرات بلا طيار كوسيلة قتالية" نظمه معهد كروك التابع لجامعة نوتردام في إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢٤- وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، شارك المقرر الخاص في حلقة العمل التي نظمتها مؤتمرات بوغواش بجامعة برمنغهام في المملكة المتحدة، حيث تحدث عن الروبوتات المستقلة القاتلة.

هاء- مجالات البحث المتوخاة في المستقبل

٢٥- سيقدم المقرر الخاص تقريرا عن المركبات الجوية الحربية التي تعمل بلا طيار إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٣.

ثالثاً- الروبوتات المستقلة القاتلة وحماية الحياة

٢٦- تتيح التكنولوجيا الحديثة للمجتمعات الحائزة لها توسيع المسافة التي تفصل بين مستخدم السلاح والقوة المميتة التي يطلقها. فالمركبات الجوية الحربية التي تعمل بلا طيار والمعروفة باسم الطائرات بلا طيار، تتيح للشخص الذي يتحكم في القوة المميتة على سبيل المثال، نشر هذه القوة من دون أن يكون حاضراً بشخصه، وحسبه أن يقوم بتشغيلها انطلاقاً من حواسيب يجلس أمامها في مكان بعيد وهو بمنأى عن خط النار.

٢٧- وإذا ما انضافت الروبوتات المستقلة القاتلة إلى ترسانات الدول فإنها سوف تضيف بعداً جديداً إلى هذه المسافة يتمثل في إمكانية تحكم الروبوتات نفسها في قرارات تحديد الأهداف. وبالإضافة إلى تنحي عنصر الوجود المادي للبشر عن العمل العسكري، فإن العنصر البشري سيصبح أيضاً منفصلاً عن قرارات القتل وتنفيذها.

٢٨- وقد وُصفت ثورة الروبوتات بأنها الثورة الأكبر المقبلة في مجال الشؤون العسكرية، وهي تضاهي استخدام البارود والقنابل النووية[٣]. غير أن الروبوتات المستقلة القاتلة تختلف في جانب كبير منها عن الثورتين اللتين سبقتا إذ إن نشرها لن يفضي إلى تحسين أنواع الأسلحة المستخدمة فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تغيير هوية من يستخدمها. ومن يتمعن في الروبوتات المستقلة القاتلة يجد أن الفرق بين السلاح والمحارب من المحتمل أن ينطمس لأن السلاح سوف يستقل بقرارات استخدامه ذاتياً.

٢٩- وتشير التصريحات الرسمية الصادرة عن الحكومات التي تملك القدرة على إنتاج الروبوتات المستقلة القاتلة إلى أن استخدامها في النزاع المسلح أو في غيره أمر غير وارد في الوقت الحالي[٤]. وربما كان الأمر كذلك، لكن لا بد من الإشارة إلى أن الطائرات والطائرات التي تعمل بلا طيار قد استخدمت في النزاع المسلح أول الأمر لأغراض المراقبة فقط، واستبعد استعمالها للأغراض الهجومية بسبب آثارها السلبية المتوقعة[٥]. وأظهرت التجربة لاحقاً أن اكتساب التكنولوجيا التي تسمح بإحراز تفوق ملموس على الخصم يؤدي إلى التخلي عن المقصد الأصلي في أغلب الأحيان. كذلك، فإنه من اليسير نقل التكنولوجيا إلى المجال المدني. وإذا كان الأمر يستدعي تعزيز الإطار القانوني الدولي لمواجهة ضغوط المستقبل فلابد أن يتم ذلك قبل أن يصبح متعذراً.

---

(٣) Peter Singer, *Wired for War* (Penguin Group (USA) Incorporated, 2009), p. 179 and further,notably p. 203.

(٤) US Department of Defense, *Unmanned Systems Integrated Road Map FY2011-2036*, p. 50, available from http://publicintelligence.net/dod-unmanned-systems-integrated-roadmap-fy2011-2036.

(٥) انظر http://www.usaww1.com/World_War_1_Fighter_Planes.php4.

٣٠- ويعد قتل الإنسان لأخيه الإنسان من أنكر المسائل التي تصدت لها الشرائع القانونية والأخلاقية والدينية في العالم. ويثير احتمال قيام مستقبل قد تتحكم فيه روبوتات مستقلة تماماً بحياة البشر وموتهم عدداً من المخاوف الإضافية. وكما سيرد في التعليل أدناه، فإن استخدام هذه المنظومات الجديدة من الأسلحة الجبارة التي لا تزال مثاراً للجدل قد يجعل الحق في الحياة عرضة لتهديدات جديدة. وربما يسبب أيضاً انقساماً دولياً خطيراً ويضعف دور وسيادة القانون الدولي - ويقوض بالتالي النظام الأمني الدولي[٦]. فظهور الروبوتات المستقلة القاتلة يستدعي من جميع الأطراف المعنية - الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية - النظر في الآثار الكاملة لهذا التوجه.

٣١- ويدفع البعض بأنه لا يمكن بتاتاً أن تستوفي الروبوتات الشروط المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني أو في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبأنه لا ينبغي، من حيث المبدأ، أن تُمنح سلطة قرار الحياة والموت حتى لو استوفت تلك الشروط. ويدعو المنتقدون إلى فرض حظر شامل على تطويرها وإنتاجها واستخدامها[٧]. ويرى آخرون أن هذا التقدم التكنولوجي - إذا ما ظل ضمن الحدود المناسبة - يمثل تقدماً عسكرياً مشروعاً بل إنه قد يساعد في جوانب معينة، على جعل النزاع المسلح أكثر إنسانية وينقذ الأرواح من الفريقين[٨]. ويذهب أصحاب هذه الحجة إلى أن رفض هذه التكنولوجيا كلياً قد يعد بمثابة تقصير في حماية الحياة.

٣٢- غير أن ثمة اتفاقاً واسع النطاق على ضرورة توخي الحذر وفرض شكل من أشكال المراقبة على استخدام الدول لهذه التكنولوجيا فضلاً عن المعايير العامة التي يفرضها بالفعل القانون الدولي. ويتفق الشرَّاح على ضرورة إجراء مناقشة دولية للنظر في النهج المناسب الذي ينبغي اعتماده بشأن الروبوتات المستقلة القاتلة.

---

(٦) Nils Melzer, "Human rights implications of the usage of drones and unmanned robots in warfare" Study for the European Parliament's Subcommittee on Human Rights (2013), available from http://www.europarl.europa.eu/committees/en/studies/html, p. 5 (forthcoming).

(٧) Human Rights Watch, *Losing Humanity: The Case Against Killer Robots* (2012), p. 2, available from http://www.hrw.org/reports/2012/11/19/losing-humanity-0. See in response Michael Schmitt "Autonomous Weapons Systems and International Humanitarian Law: A Reply to the Critics" *Harvard International Security Journal* (forthcoming 2013), available from http://harvardnsj.org/wp-content/uploads/2013/02/Schmitt-Autonomous-Weapon-Systems-and-IHL-Final.pdf). The International Committee on Robot Arms Control (ICRAC) وتشكلت اللجنة الدولية لمكافحة الأسلحة الآلية للترويج لهذا المنع. انظر http://icrac.net.

(٨) Ronald Arkin, *Governing Lethal Behaviour in Autonomous Robots* (CRC Press, 2009); Kenneth Anderson and Matthew Waxman, "Law and ethics for robot soldiers", *Policy Review*, No. 176 (2012), ويمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي: http://www.hoover.org/publications/policy-review/article/135336.

٣٣- وكما هو الشأن بالنسبة لأي تكنولوجيا تحدث ثورة في استخدام القوة المميتة، لا يمكن معرفة الكثير عن المخاطر التي قد تحملها هذه التكنولوجيا قبل أن يتم تطويرها، الأمر الذي يتعذر معه تحديد الاستجابة المناسبة؛ لكن توفر أنظمتها وسطوة الحقوق المكتسبة فيما بعد قد يحولا دون الجهود الرامية إلى فرض الضوابط المناسبة[٩]. ويزداد الأمر تعقيداً بفعل سباق التسلح الذي قد يتبع متى كانت تكنولوجيا السلاح بحوزة بعض الجهات الفاعلة فقط. وربما تكون الفترة الراهنة أفضل فترة قد تتاح لنا لمعالجة هذه الشواغل. فخلافاً للثورات الأخرى التي حدثت في مجال الشؤون العسكرية، وأعقب فيها التفكير الجاد في معظم الحالات، ظهور الأساليب القتالية الجديدة، تسنح لنا في الوقت الحالي فرصة للوقوف وقفة جماعية والتصدي لما تنطوي عليه الروبوتات المستقلة القاتلة من مخاطر على نحو استباقي. ويمثل هذا التقرير دعوة إلى وقفة تسمح بإجراء مناقشة جادة ومجدية على الصعيد الدولي بشأن هذه المسألة.

٣٤- ومن الأسباب التي تستدعي بحث هذه المسألة على وجه الاستعجال، هو أن التقييمات الحالية لدور الروبوتات المستقلة القاتلة في المستقبل سيؤثر في مستوى الاستثمارات المالية منها والبشرية وغيرها، التي ستخصص على مدى عدة سنوات قادمة لتطوير هذه التكنولوجيا. فوجود التقييمات الحالية - أو عدم إجراء تقييمات - يمكن أن يتحوّل إلى نبوءات تتحقق نتيجة لترقبها إلى حد ما.

٣٥- وقد تناول المقرر الخاص السابق موضوع الروبوتات المستقلة القاتلة في تقرير صدر في عام ٢٠١٠[١٠]، ودعا في جملة ما دعا إليه، إلى عقد اجتماع يضم فريقاً من الخبراء ينظر في تكنولوجيا الروبوتات والامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[١١]. ويعيد التقرير طرح هذا الاقتراح ويشدد عليه ويدعو الدول إلى فرض وقف اختياري وطني على بعض الأنشطة المتصلة بالروبوتات المستقلة القاتلة.

٣٦- وكما هو الشأن بالنسبة للمركبات الجوية الحربية التي تعمل بلا طيار والقتل المحدد الأهداف، تثير الروبوتات المستقلة القاتلة شواغل تتعلق بحماية الحياة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك بموجب القانون الدولي الإنساني. ويذكِّر المقرر الخاص بأسبقية الحق في الحياة وعدم قابليته للتقييد وذلك بموجب قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي على حد سواء[١٢]. إذ إن سلب الحياة تعسفاً مخالف للقانون في أوقات السلم وفي التراع المسلح.

---

(٩) David Collingridge, *The Social Control of Technology* (Frances Pinter, 1980).

(١٠) الوثيقة A/65/321.

(١١) الوثيقة A/65/321، الصفحات ١٠ إلى ٢٢.

(١٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٦ التي تكرس الحق في الحياة، والمادة ٤ (٢) التي لا تجيز أي مخالفة للأحكام المتعلقة بهذا الحق.

ألف- ظهور الروبوتات المستقلة القاتلة

١- تعاريف

٣٧- قد تختلف تعاريف المصطلحات الأساسية لكن العرض التالي يقدم نقطة انطلاق[١٣].

٣٨- وفقاً لتعريف يستخدم على نطاق واسع (يحظى بتأييد منظمة هيومن رايتس ووتش ووزارة الدفاع بالولايات المتحدة من بين جهات أخرى[١٤]) يشير مصطلح الروبوتات المستقلة القاتلة إلى منظومات سلاح آلية تستطيع في حال تشغيلها أن تختار الأهداف وتشتبك معها دونما حاجة إلى تدخل إضافي من العنصر البشري الذي يشغلها. وأهم ما في الأمر أن الروبوت يملك "خياراً" مستقلاً فيما يتعلق باختيار الهدف واستخدام القوة المميتة.

٣٩- وتوصف الروبوتات غالبا بأنها آلات مصنوعة وفق النموذج الإدراكي القائم على الشعور والتفكير والفعل، فهي مزودة بأجهزة استشعار تسمح لها بقدر من إدراك الظرف؛ وبمعالجات أو بذكاء اصطناعي "يقرر" طريقة الاستجابة لحافز معين؛ وبمنفذات تضع تلك "القرارات" موضع التنفيذ[١٥]. وينبغي أن يقاس قدر الاستقلالية الذي تتيحه المعالجات للروبوتات باعتباره سلسلة متواصلة تشمل مشاركة العنصر البشري بدرجة كبيرة من جهة، كما هو الشأن بالنسبة للمركبات الجوية الحربية التي تعمل بلا طيار حيث يكون "العنصر البشري ضمن دائرة القرار"، والاستقلال التام من جهة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للروبوتات المستقلة القاتلة حيث يكون العنصر البشري "خارج دائرة القرار".

٤٠- ويشير السيناريو المتوقع حالياً إلى أن العنصر البشري سيظل على الأقل جزءاً مما يمكن أن نسميه "دائرة القرار الأوسع"، فهو سيبرمج الأهداف النهائية في منظومات الروبوت ويقرر عملية التفعيل ويعطلها عند اللزوم بينما تتولى الأسلحة المستقلة ترجمة تلك الأهداف إلى مهام وتنفذها دونما حاجة إلى مزيد من التدخل البشري.

---

(١٣) Arkin (انظر الحاشية ٨ أعلاه)، ص ٧؛ و Noel Sharkey *AutomatingWarfare: lessons learned from the drones*, p. 2, available from http://www.alfredoroma.it/wp-content/uploads/2012/05/Automated-warfare-Noel-Sharkey.pdf; Patrick Lin et al, *Autonomous Military Robotics: Risk, Ethics, and Design* (San Luis Obispo, California Polytechnic State University, 2008) p. 4, available from http://ethics.calpoly.edu/ONR_report.pdf.

(١٤) توجيه وزارة الدفاع الأمريكية "Autonomy in Weapons Systems", Number 3000.09 of 21 November 2012, Glossary Part II. انظر أيضاً United Kingdom Ministry of Defence "The UK Approach to Unmanned Aircraft Systems" الفقرتان ٢٠٢ و٢٠٣، يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي: https://www.gov.uk/government/publications/jdn-2-11-the-uk-approach-to-unmanned-aircraft-systems؛ انظر أيضاً، هيومان رايتس ووتش (انظر الحاشية ٧ أعلاه)، ص ٢.

(١٥) Singer (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، ص ٦٧.

٤١- ويراد بالاستقلالية الخاضعة للإشراف وجود "عنصر بشري يشرف على دائرة القرار" (لا يكون "في" الدائرة أو "خارجها")، فهو يقوم بعملية الرصد ويستطيع إلغاء قرارات الروبوت. بيد أن القدرة على الإلغاء ربما تكون محدودة في الواقع لأن عمليات اتخاذ الروبوت للقرار غالباً ما تقاس بالنانو ثانية وقد يتعذر على المشرف من الناحية العملية الوصول إلى الأساس المعلوماتي لتلك القرارات من الناحية العملية. وفي هذه الظروف يكون العنصر البشري بحكم الواقع خارج دائرة القرار مما يجعل من هذه الآلات روبوتات مستقلة قاتلة بالفعل.

٤٢- ولا بد من تمييز عبارة "مستقلة" عن عبارة "تلقائية" أو "آلية". فالمنظومات الآلية كالأجهزة المترلية تعمل في بيئة منظمة وقابلة للتنبؤ. والمنظومات المستقلة يمكنها أن تعمل في بيئة مفتوحة في ظروف غير منظمة وديناميكية. ومن ثم قد يكون سلوكها (شأنها شأن البشر) غير قابل للتنبؤ بالنتيجة لا سيما في حالات الفوضى كالنزاع المسلح، وبصورة أكبر عندما تتفاعل مع منظومات مستقلة أخرى.

٤٣- وقد يكون استخدام لفظة "استقلال" أو "مستقلة" في سياق الحديث عن الروبوتات مضللاً. فاللفظتان لا تدلان إطلاقاً على مفهومي "حرية الإرادة" أو "الوازع الأخلاقي" الذين يميزان قرار العنصر البشري. وعلاوة على ذلك، تشهد هذه التكنولوجيا تطوراً مطرداً، والمؤكد أن الاستقلالية التامة تعني تدخل العنصري البشري بنسبة أقل في غضون عشر سنوات مقارنة بما هو عليه الحال اليوم، غير أنه ليس هناك ما يشي في الوقت الراهن بإمكانية صنع روبوتات تملك إدراكاً حسياً أو ذكاء اصطناعياً شديداً[١٦].

٢- التكنولوجيا الحالية

٤٤- قد لا تكون التكنولوجيا قد بلغت في بعض النواحي ذلك المبلغ الذي توحي به الثقافة الشعبية، وهي ثقافة غالباً ما تنسب صفات بشرية إلى الروبوتات وقد تغري المجتمع الدولي بالوثوق بقدراتها ثقةً تكون في غير محلها. ولكن لا بد من التذكير أيضاً بأن التكنولوجيا تفوق بكثير قدرة البشر في جوانب معينة. وهي تتطور تطوراً مطرداً، ومن المتعذر التنبؤ بيقين بما يحمله المستقبل. وبالتالي، يكاد يكون من المستحيل تحديد مدى دنو عهد الروبوتات المستقلة تماماً والجاهزة للاستعمال.

٤٥- ورغم تطوير جزء كبير منها في إطار السرية، فإن نشر روبوتات فتاكة مستقلة بالكامل لم يتم بعد. غير أن هناك منظومات روبوتية تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية والقدرة على الفتك يتم استخدامها حالياً ومنها ما يلي:

---

(١٦) ينطبق الأمر نفسه على "the Singularity"، Singer (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، ص ١٠١.

- نظام فالانكس الأمريكي المستخدم في الطرادات من الفئة أيجيز، وهو يكشف تلقائياً مخاطر أسلحة الدفاع الجوي كالطائرات والقذائف المضادة للسفن ويتعقبها ويشتبك معها[١٧]؛

- النظام الأمريكي المضاد للقذائف الصاروخية والمدفعية وقذائف الهاون (C-RAM)، وهو قادر على تدمير القذائف الصاروخية والمدفعية وقذائف الهاون الداهمة بصورة تلقائية[١٨]؛

- طائرة هاربي الإسرائيلية، وهي منظومة سلاح مستقلة تعمل وفق مبدأ "أطلق وانس" "Fire-and-Forget" ومخصصة لكشف البواعث الرادارية ومهاجمتها وتدميرها[١٩]؛

- النموذج الأولي لطائرة تارانيس القتالية الصاروخية التي تعمل بدون طيار، وهي قادرة على البحث بشكل مستقل عن العدو والتعرف عليه وتحديد مكانه لكنها لا تستطيع الاشتباك مع الهدف إلا بإذن من القيادة. وهي قادرة أيضاً على الدفاع عن نفسها ضد الطائرات المعادية[٢٠]؛

- الطائرة X-47B وهي نموذج أولي لطائرة مقاتلة بحجم طائرة بدون طيار، قامت بتصنيعها شركة نورثروب غرومان، بتكليف من البحرية الأمريكية لإظهار القدرة على الإقلاع والهبوط بشكل مستقل على متن حاملات الطائرات والقدرة على الملاحة المستقلة[٢١]؛

- روبوتات المراقبة والحراسة الأمنية التي صنعتها شركة سامسونج تيكوين Samsung Techwin، والمنتشرة في المنطقة المتروعة السلاح بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وهي روبوتات تكشف الأهداف عبر أجهزة استشعار تعمل بالأشعة تحت الحمراء. وهي تعمل بتوجيه بشري حالياً لكنها تملك خاصية التشغيل التلقائي[٢٢].

---

(١٧) انظر http://usmilitary.about.com/library/milinfo/navyfacts/blphalanx.htm.

(١٨) انظر http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA557876.

(١٩) انظر http://www.israeli -weapons.com/weapons/aircraft/uav/harpy/harpy.html.

(٢٠) انظر http://www.baesystems.com/product/BAES_020273/taranis.

(٢١) انظر http://www.as.northropgrumman.com/products/nucasx47b/assets/X-47B_Navy_UCAS_FactSheet.pdf.

(٢٢) انظر http://singularityhub.com/2010/07/25/armed-robots-deployed-by-south-korea-in-demilitarized-zone-on-trial-basis.

٤٦- وتتضمن الوثائق العسكرية لدى عدد من الدول وصفا لبرامج تطوير أسلحة آلية جوية وبرية وبحرية بلغت مراحل مختلفة من الاستقلالية. ويتم تخصيص أموال كثيرة لتطويرها[٢٣].

٤٧- ويبدو من الواضح أنه في حال استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة، فإنها لن تحل محل العنصر البشري المقاتل بشكل كامل في بداية الأمر على الأقل، لكنها ستكلف بمهام تخضع للمراقبة وتتناسب مع قدراتها المحددة. والأرجح أن يتم استخدامها أثناء النزاع المسلح ليكون بينها وبين العنصر البشري شكل من أشكال التعاون[٢٤] وإن كانت ستحتفظ مع ذلك بقدرتها على تنفيذ مهامها بصورة مستقلة. ولذلك ينبغي أن يطرح السؤال بشأن مدى كفاية الإطار القانوني القائم لتنظيم هذا السيناريو وكذلك سيناريو نشر روبوتات مستقلة قاتلة دون أي وجود للقرين البشري. والتجارب الحالية في مجال استخدام المركبات الجوية الحربية بلا طيار تحمل على الاعتقاد بأن الدول سوف تتوخى، في جملة أمور، استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة في القتل المحدد الهدف.

٤٨- وإن طبيعة تطور الروبوتات بوجه عام تجعل من الصعب إخضاع هذا المجال لأي شكل من أشكال التنظيم خصوصاً في مجال الحد من الأسلحة. إذ من الصعب إيجاد حدود واضحة. فتطور الروبوتات هو تطور تراكمي بطبيعته. وهناك علاوة على ذلك، ترابط كبير بين التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا غير العسكرية[٢٥]. إذ يمكن استخدام نفس المنصات الروبوتية في التطبيقات المدنية وكذلك في التطبيقات العسكرية، وبالإمكان نشرها لغير أغراض الفتك (نزع فتيل الأجهزة المتفجرة المرتجلة على سبيل المثال) أو تجهيزها بالقدرة على الفتك (أي الروبوتات المستقلة القاتلة). وبالإضافة إلى ذلك، تكون الروبوتات المستقلة القاتلة عادةً ذات طبيعة مركبة وهي تدمج بين عدة أنواع من التكنولوجيا الأساسية المتعددة الأغراض.

٤٩- وتمثل أهمية حرية مزاولة البحث العلمي رادعاً قوياً يحول دون تنظيم أعمال البحث والتطوير في هذا المجال. على أن "الزحف التكنولوجي" في هذا المجال قد يؤدي مع مرور الزمن وبشكل غير ملحوظ، إلى نشوء وضع ينطوي على أخطار جسيمة تهدد القيم الإنسانية الأساسية والنظام الأمني الدولي. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يجري المجتمع الدولي تقييماً

---

(٢٣) United States Air Force, "UAS Flight Plan 2009-2047" (Washington, D.C., 2009) p. 41, available from http://www.scribd.com/doc/17312080/United-States-Air-Force-Unmanned-Aircraft-Systems-Flight-Plan-20092047-Unclassified.

(٢٤) Ronald Arkin "Governing Lethal Behaviour: Embedding Ethics in a Hybrid Deliberative/Reactive Robot Architecture" Technical Report GIT-GVU-07-11 p. 5, available from http://www.cc.gatech.edu/ai/robot-lab/online-publications/formalizationv35.pdf.

(٢٥) Anderson and Waxman (انظر الحاشية ٨ أعلاه)، الصفحتان ٢ و١٣ وSinger (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، ص ٣٧٩.

للوضع الراهن ويضع إطاراً يتسم بالمسؤولية لمعالجة الحالة وتنظيم التكنولوجيا في مراحل تطورها إذا اقتضى الأمر.

٣- العوامل الدافعة والمعيقة لتطور الروبوتات المستقلة القاتلة

٥٠- إن بعض الأسباب التي تجعلنا نرجح تواصل الضغوط من أجل تطوير الروبوتات المستقلة القاتلة وكذلك المعوقات التي تحد من هذا الزخم، تنطبق أيضاً على منظومات أخرى ذاتية التشغيل بشكل أعم. فهذه المنظومات تمنح من يستخدمها مزايا عسكرية وغير عسكرية هائلة، وتشكل جزءاً من أتمتة واسعة النطاق للوسائل القتالية وللعالم عموماً.

٥١- وتتيح المنظومات ذاتية التشغيل مستوى أعلى من استعراض القوة (صون أرواح الجنود) ومضاعفة القوة (إنجاز مهام أكثر بعدد أقل من الجنود). وهي قادرة على توسيع ساحة المعركة واختراق خطوط العدو بسهولة أكبر وتوفير الموارد البشرية والمالية. وبمقدور المنظومات الذاتية التشغيل المكوث في الموقع مدة أطول مقارنة مع الأفراد والصمود في وجه معوقات كالقوة جي. ويمكنها تحسين نوعية حياة جنود الفريق الذي يستخدمها: إذ يتزايد تطوير المنظومات الذاتية التشغيل وتحديداً الروبوتات لاستخدامها في تنفيذ ما يعرف بالمهام القذرة والمضجرة والخطيرة[٢٦].

٥٢- ويمكن أن تخدم الروبوتات في جوانب معينة الأغراض الإنسانية. وقد يعود ظهور المنظومات الذاتية التشغيل في الوقت الحالي إلى رغبة الدول في تفادي الوقوع في تعقيدات الأسر، لكن الأجيال القادمة من الروبوتات قد تكون قادرة على استخدام القوة المميتة بقدر أقل مما يؤدي إلى الحد من وقوع وفيات لا لزوم لها. ويمكن أن تتيح التكنولوجيا بدائل خلاقة للفتك وذلك عبر شل حركة الهدف أو نزع سلاحه على سبيل المثال[٢٧]. ويمكن برمجة الروبوتات لترك أثر رقمي، الأمر الذي قد يسمح بتتبع أفعالها على نحو أفضل مقارنة بالجنود، ويعزز بذلك المساءلة في هذا الصدد.

٥٣- وهناك عدد من الاعتبارات الأخرى التي تكمن وراء التدرج من صنع منظومات تُوجه عن بعد إلى صنع الروبوتات المستقلة القاتلة[٢٨]. ولعل في طليعتها تحول العنصر البشري في ظل تسارع وتيرة الحرب إلى الحلقة الأضعف في الترسانة العسكرية، ولذلك يقصى من دائرة القرار. فالمنظومات المستقلة تتفوق على البشر كثيراً من حيث زمن رد الفعل، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفارق الزمني الذي لا يمكن تلافيه في أنظمة الاتصال العالمية يمكن أن يحد من سرعة الأنظمة الموجهة عن بعد. وتملك الدول حوافز أيضاً على تطوير الروبوتات

---

(٢٦) Gary Marchant et al, "International governance of autonomous military robots", *Columbia Science and Technology Law Review*, Volume XII (2011) p. 275.

(٢٧) Singer (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، ص ٨٣.

(٢٨) Arkin (انظر الحاشية ٨ أعلاه)، '١٢'.

المستقلة القاتلة لتمكنها من المضي في تنفيذ العمليات حتى لو كانت روابط الاتصال فيما وراء خطوط العدو مقطوعة.

٥٤- والروبوتات المستقلة القاتلة لا يمكن أن تعاني من بعض نقاط الضعف التي يعاني منها العنصر البشري وقد تقوّض حماية الحياة. فهي لا تتصرف عادة بدافع الانتقام أو الفزع أو الغضب أو الغل أو التحامل أو الخوف. وعلاوة على ذلك، لا تتسبب في إيذاء السكان المدنيين عمداً من خلال التعذيب على سبيل المثال إلا إذا تمت برمجتها لفعل ذلك. كما أن الروبوتات لا تمارس الاغتصاب.

٥٥- ومع ذلك، تعاني الروبوتات من أوجه قصور أخرى إذا ما قورنت بالبشر. فغالباً ما يعير قانون النزاعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني أهمية لجوانب كعنصر التقدير البشري والحس السليم والنظر إلى الأمور من منظور أوسع، وإدراك النوايا الكامنة وراء أفعال الناس، وفهم القيم واستباق اتجاه الأحداث. والقرارات المتعلقة بالحياة والموت في النزاع المسلح قد تتطلب الاحتكام إلى الإحساس والحدس. والبشر يمتلك هذه الصفات، رغم كونه عرضة للخطأ، في حين تفتقر إليها الروبوتات قطعاً. فهي تتسم بفعالية كبيرة في معالجة المسائل الكمية لكن قدراتها محدودة فيما يتعلق بإجراء عمليات التقييم النوعي التي غالباً ما تقتضيها الضرورة عندما يتعلق الأمر بحياة البشر. وتتعقد حسابات الأجهزة الآلية بفعل بعض التناقضات التي تكمن غالباً وراء الخيارات المتاحة في ساحة القتال. ومن دواعي القلق الأخرى أن الروبوتات لا تملك القدرة على تمييز الأوامر القانونية عن الأوامر غير القانونية.

٥٦- وبالتالي، فإن الروبوتات المستقلة القاتلة قد تكون أدق وأسرع من العنصر البشري نوعاً ما، في إجراء بعض التقييمات، لكن ثمة جوانب تكون فيها أكثر قصوراً، ويعزى ذلك، في الغالب، إلى قدراتها المحدودة على فهم السياق وإجراء مقاربة قيمية.

باء- الروبوتات المستقلة القاتلة وقرار خوض الحرب أو اللجوء إلى استخدام القوة بطريقة أخرى

٥٧- طُوِّر القانون الدولي على مدى حقبة طويلة من القرنين الماضيين من أجل تطبيق نطاق النزاع المسلح واستخدام القوة في عمليات إنفاذ القانون بحيث يصبح خيار القوة هو الملاذ الأخير. بيد أن ثمة قيوداً ذاتية تمنع البشر من اللجوء إلى خيار الحرب أو إلى استخدام القوة بطريقة أخرى، وهي قيود تؤدي حتى الآن، دوراً هاماً (على أنه ليس دوراً حاسماً في الغالب) في صون الأرواح والأمن الدولي. وعلى رأس هذه القيود تلك السجايا التي ينفرد بها البشر كجفولنا من التعرض للقتل أو فقدان الأحباب أو قتل الغير[٢٩]. غير أن المسافة التي قد

(٢٩) A/65/321, para. 44; John Mueller "The Iraq Syndrome", *Foreign Affairs*, Vol. 84, No. 6, p. 44 (November/December 2005).

تفصل جسدياً ونفسياً بين الشخص واستخدامه الفعلي للقوة بفضل الروبوت المستقل القاتل من شأنها أن تخفف من هذه الهواجس الثلاثة بل وتجعلها تتلاشى لدى العناصر التابعة للدولة التي تنشر الروبوتات المستقلة القاتلة[٣٠]. ولذلك، فقد يكون القادة العسكريون، على سبيل المثال، أكثر ميلاً إلى نشر روبوتات مستقلة قاتلة عوضاً عن جنود آدميين.

٥٨- ومن شأن هذا الاطمئنان أن يؤثر على القرارات السياسية. فانخفاض ما يكبده التراع المسلح للدول الحائزة لترسانة تضم روبوتات مستقلة قاتلة من خسائر بشرية أو خفض هذه الخسائر، قد يضعف من التزام الرأي العام الوطني شيئاً فشيئاً مع مرور الوقت، ويدفعه إلى التخلي للدولة عن قرار استخدام القوة باعتباره مسألة مالية أو دبلوماسية إلى حد كبير، وهو ما يؤدي إلى "تطبيع" التراع المسلح[٣١]. وبالتالي، فإن الروبوتات المستقلة القاتلة قد تخفض عتبة اللجوء إلى الحرب أو إلى استخدام القوة المميتة بطريقة أخرى بالنسبة للدول، وعندئذ يكون زمن اللجوء إلى التراع المسلح كخيار أخير قد ولّى[٣٢]. ويشير تقرير الأمين العام بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح إلى أن "... ازدياد قدرة المركبات ذاتية التشغيل يفسح المجال أمام الدول للقيام بأعمال حربية دون أن تتقيد برد فعل شعوبها إزاء الخسائر في الأرواح"[٣٣]. وعليه، فإن الحديث عن استخدام المنظومات الذاتية التشغيل باعتباره بديلاً أقل كلفة من نشر "قوات في الميدان" يعد مقارنة مغلوطة في كثير من الحالات. لأن البديل الحقيقي لاستخدام المنظومات الذاتية التشغيل في حال عدم توفر الدعم الكافي للغزو البري، هو عدم استخدام القوة على الإطلاق.

٥٩- وقد دفع البعض بأن النتيجة المنطقية للاستدلال الذي تقدم هي أن تمتنع الدول عن تطوير أي تكنولوجيا عسكرية، تخفف، عبر زيادة درجة الدقة، من وحشية التراع المسلح أو تخفض من الوفيات إجمالاً[٣٤]. وعليه، فإن التكنولوجيا التي تتيح استخدام الطائرات التي تعمل بلا طيار وتوجيه ضربات جوية من ارتفاعات عالية بواسطة القنابل الذكية ينبغي أن ينظر لها أيضاً كمعضلة لأنها تقلل أيضاً من خسائر الفريق الذي يستخدمها (وخسائر الفريق

---

(٣٠) وفقاً للخبراء العسكريين، يكون القتل أسهل على مرتكبه كلما كانت المسافة بينه وبين الهدف أبعد. انظر: David Grossman *On Killing: The Psychological Cost of Learning to Kill in War and Society* (Back Bay Books, 1996).

(٣١) Armin Krishnan *Killer robots: Legality and Ethicality of Autonomous Weapons* (Ashgate, 2009) p. 150.

(٣٢) Singer (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، ص ٣٢٣؛ Peter Asaro "How Just Could a Robot War Be?" in P. Brey et al (eds.) *Current Issues in Computing And Philosophy* (2008), p. 7.

(٣٣) الوثيقة A/53/202، الفقرة ٩٨.

(٣٤) Asaro (انظر الحاشية ٣٢ أعلاه)، الصفحات ٧-٩ ورد في مؤلف باتريك لين *وآخرون* "Robots in War: Issues of Risk and Ethics" in R. Capurro & M. Nagenborg (eds.) *Ethics and Robotics* (2009) p. 57.

الآخر أيضاً في بعض الحالات)، وبالتالي، ترفع عن كاهل الدول القيود السياسية التي تعيق اللجوء إلى العمل العسكري[٣٥].

٦٠- وتسقط هذه الحجة أمام التمحيص الدقيق. إذ يفضل أن تقلص الدول من الخسائر في النزاع المسلح، لكن السؤال يتعلق بما إذا كان يجوز مع ذلك، الحديث عن "اقتتال" - مقابل القتل من جانب واحد - لا ينطوي بالنسبة لأحد الفريقين، على أي خطر وجودي، ولا يكبده أي تكاليف ما عدا التكاليف الاقتصادية. إن ثمة فارقاً نوعياً بين تقليص الخطر الذي ينطوي عليه النزاع المسلح بالنسبة للفريق الذي يشارك فيه وحالة الفريق الذي لم يعد "مشاركاً" في النزاع المسلح على اعتبار أن مقاتليه بمنأى عن أي خطر[٣٦]. ويبدو أن المسائل الوقائعية والقانونية التي يطرحها استخدام طائرات بلا طيار وتوجيه ضربات جوية من ارتفاعات عالية ستصل مع ظهور الروبوتات المستقلة القاتلة، إلى مداها الأقصى.

٦١- وحتى لو كان من الصائب الافتراض بأن الخسائر في النزاعات المسلحة ستقل في حال استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة، فإن المجموع الكلي للخسائر قد يكون مع ذلك، أعلى.

٦٢- وأهم ما في الأمر أن ارتفاع درجة الدقة وامتلاك القدرة على توجيه الضربات في أي مكان من العالم، حتى في الأماكن التي تنعدم فيها خطوط الاتصال، يجعل استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة مغرياً جداً لمن يريد ممارسة القتل المحدد الهدف. وبما أن برامج القتل المحدد الهدف تنطوي، في كثير من الأحيان، على انتهاك لسيادة الدول - إضافة إلى الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان - فإنها ستجعل العالم أقل أمناً وتنال من القدرة على حماية الحياة.

جيم- استخدام الروبوتات في النزاع المسلح

٦٣- ثمة سؤال آخر يُطرح بشأن مدى قدرة الروبوتات المستقلة القاتلة على الامتثال للشروط المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. وما دامت غير قادرة على الامتثال فإنه ينبغي حظرها. بيد أن ذلك لا يعني، في رأي المدافعين عن استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة، اشتراط عدم ارتكابها لأي خطأ على الإطلاق، إذ يرون أن سلوك العنصر البشري

(٣٥) Anderson and Waxman (see note 8 above), p. 12.

(٣٦) وفقاً لبعض الشرَّاح، تتطلب الحرب توفر قدر من الاستعداد لتحمل مخاطر جماعية أو مشتركة، مما ينطوي على قدر من التضحية. انظر Paul Kahn "The Paradox of Riskless Warfare" *Philosophy and Public Policy* Vol. 22 (2002) and "War and Sacrifice in Kosovo" (1999), available from http://www-personal.umich.edu/~elias/Courses/War/kosovo.htm.

الذي سيتولى اتخاذ القرارات عوضاً عنها هو المعيار الذي ينبغي أن يعتمد، لكن هذا المعيار لا يكون دائماً خلواً من الشوائب تماماً[٣٧].

٦٤- وهناك خبراء دفعوا بأن الروبوتات قابلة، في بعض النواحي، للبرمجة على نحو يجعلها تمتثل أكثر من العنصر البشري لمقتضيات القانون الدولي الإنساني[٣٨]. وقد اقترح العالم المتخصص في تكنولوجيا الروبوتات رونالد أركين على سبيل المثال، طرقاً لإدماج "محافظ أخلاقي" في الروبوتات العسكرية لضمان استيفائها لتلك الشروط[٣٩].

٦٥- وهناك رأي آخر مختلف يذهب أصحابه إلى أن وجود إمكانية تقنية لبرمجة الروبوتات المستقلة القاتلة على نحو يجعلها تمتثل أكثر من البدائل الآدمية للقانون الدولي الإنساني، قد يؤدي في الواقع، إلى نشوء التزام يقضي باستخدامها[٤٠] - مثلما دفعت بعض جماعات حقوق الإنسان بضرورة استخدام القنابل "الذكية" متى تسنَّى ذلك، عوضاً عن القنابل العشوائية.

٦٦- وتكتسي قاعدتا التمييز والتناسب المنصوص عليهما في القانون الدولي الإنساني في هذا السياق أهمية خاصة. فقاعدة التمييز تبتغي تخفيف أثر النزاع المسلح على المدنيين عبر حظر استهداف المدنيين والهجوم العشوائي[٤١]. وحين تكون الروبوتات المستقلة القاتلة عاجزة عن تمييز المقاتلين أو غيرهم من المشاركين في الحرب عن المدنيين تمييز الواثق، يصبح استخدامها مخالفاً للقانون.

٦٧- وهناك عوامل عدة من شأنها أن تعيق قدرة الروبوتات المستقلة القاتلة على مراعاة هاتين القاعدتين في هذا الصدد، ويشمل ذلك القصور التكنولوجي الذي يشوب أجهزة الاستشعار المستخدمة حالياً[٤٢]، وعدم قدرة الروبوت عن فهم السياق وصعوبة استخدام لغة القانون الدولي الإنساني لتعريف وضع غير المقاتل من الناحية العملية، وهي لغة يجب أن تترجم إلى برنامج حاسوبي[٤٣]. إذ سيكون من الصعب على الروبوتات أن تتحقق، مثلاً،

---

(٣٧) Lin (انظر الحاشية ٣٤ أعلاه)، ص ٥٠.

(٣٨) Marchant (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه)، ص ٢٨٠؛ Singer (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، ص ٣٩٨.

(٣٩) Arkin (انظر الحاشية ٨ أعلاه)، ص ١٢٧.

(٤٠) Jonathan Herbach "Into the Caves of Steel: Precaution, Cognition and Robotic Weapons Systems Under the International Law of Armed Conflict" *Amsterdam Law Forum* Vol. 4 (2012), p. 14.

(٤١) البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ١٩٧٧، المادتان ٥١ و٥٧.

(٤٢) Noel Sharkey "Grounds for Discrimination: Autonomous Robot Weapons" *RUSI Defence Systems* (Oct 2008) pp. 88-89, available from http://rusi.org/downloads/assets/23sharkey.pdf.

(٤٣) Peter Asaro "On Banning Autonomous Weapon Systems: Human Rights, Automation, and the Dehumanisation of Lethal Decision-making" p. 94, *International Review of the Red Cross* (forthcoming 2013) p. 11.

مما إذا كان المقاتل قد تعرض للإصابة أو لم يعد طرفاً في القتال والتحقق كذلك مما إذا كان الجنود بصدد الاستسلام.

٦٨- ويشكل ما نشهده اليوم من تزايد لنشوب الحروب غير المتناظرة والنزاعات المسلحة غير الدولية حتى في البيئات الحضرية، عائقاً كبيراً يحول دون قدرة الروبوتات المستقلة القاتلة على تمييز المدنيين عن الأهداف المشروعة. ويصدق ذلك بوجه خاص، عندما يتعين إجراء تقييمات معقدة كما هو الحال بالنسبة لتقييم "المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية". وقد لاحظ الخبراء أن عدم قدرة الروبوتات على تفسير النوايا والانفعالات في عمليات مكافحة التمرد والحروب غير التقليدية، التي غالباً ما يتعذر فيها تمييز المقاتلين إلا من خلال تفسير السلوك، سيشكل عائقاً كبيراً يحول دون الامتثال لقاعدة التمييز[٤٤].

٦٩- ومع ذلك، لا يعد العنصر البشري بالضرورة أفضل من الآلات من حيث القدرة على التمييز. وفي بعض السياقات قد تحقق التكنولوجيا قدراً أكبر من الدقة. فعلى سبيل المثال، قد يسارع الجندي الذي يجد نفسه في وضع لا يتبين فيه ما إذا كان الشخص غير المعروف من المقاتلين أو من المدنيين، إلى إطلاق النار بدافع غريزة البقاء، في حين أن الروبوت قد يعمد إلى أساليب مختلفة للاقتراب أكثر وعندما يتعرض لإطلاق النار يرد بالمثل. وبالتالي، تستطيع الروبوتات أن تتصرف بطريقة "حذرة"[٤٥] و"يمكنها أن تطلق النار بعد ذلك"[٤٦]. وعلاوة على ذلك، قد تكون الروبوتات المستقلة القاتلة في بعض الحالات، قادرة بفضل أجهزة الاستشعار الفعالة وقدرات المعالجة التي تتمتع بها، على جَلْو "ضباب الحرب" عن الجنود الآدميين ومنع حدوث أخطاء غالباً ما تؤدي إلى ارتكاب فظائع خلال النزاع المسلح، وإنقاذ الأرواح بالتالي[٤٧].

٧٠- وتقتضي قاعدة التناسب قياس الضرر الذي يُتوقع أن يلحق بالمدنيين قبل تنفيذ الهجوم في ضوء الفائدة العسكرية التي يرجى تحقيقها من وراء العملية[٤٨]. ويتم الاعتماد في هذه القاعدة التي توصف بأنها "من أكثر قواعد القانون الدولي الإنساني تعقيداً"[٤٩]، على التقدير الشخصي وخصوصية السياق إلى حد كبير.

---

(٤٤) هيومان رايتس ووتش (انظر الحاشية ٧ أعلاه)، ص ٣١.

(٤٥) Marchant (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه)، ص ٢٨٠.

(٤٦) Singer (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، ص ٣٩٨.

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ١٩٧٧، المادة ٥١(٥)(ب).

(٤٩) هيومان رايتس ووتش (انظر الحاشية ٧ أعلاه)، ص ٣٢.

٧١- وتقدير مدى استيفاء الهجوم لمعيار التناسب ينبغي أن يتم بحسب الحالة والسياق المحدد، وفي ضوء ظروف الحالة ككل[٥٠]. فقيمة الهدف، التي تحدد مستوى الأضرار الجانبية المسموحة، تتغير باستمرار وتكون وليدة اللحظة في التزاع. وقد أُعرب عن شواغل يرى أصحابها أن تضافر المفهوم الواسع لمعيار التناسب مع التباس الظروف من شأنه أن يؤدي بالروبوتات المستقلة القاتلة إلى ارتكاب سلوك غير مرغوب وغير متوقع تكون له عواقب مهلكة[٥١]. وربما أدى العجز عن "تحديد إطار" البيئة وتحديد سياقها إلى ظهور روبوت مستقل فتاك يقرر الهجوم استناداً إلى فهم ناقص بل ومختل للظروف[٥٢]. ولكن ينبغي الاعتراف بأن البشر أيضاً عرضة لذلك.

٧٢- ومن المفهوم على نطاق واسع أن التناسب يخضع عادة لتقدير العنصر البشري. وتستند التفاسير القانونية السائدة لهذا المعيار صراحة إلى مفاهيم من قبيل "المنطق السليم" و"حسن النية" و"معيار القائد العسكري العاقل"[٥٣]. وليس من المعروف بعد إلى أي مدى يمكن تجسيد هذه المفاهيم في برامج حاسوبية حالياً أو مستقبلاً.

٧٣- وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يراد بتقييم التناسب التقدير النوعي أكثر منه التقدير الكمي[٥٤].

٧٤- وفي ضوء ما تقدم، يُطرح السؤال بشأن ما إذا كانت الروبوتات المستقلة القاتلة، قابلة في جميع الحالات (من جهة) أو غير قابلة (من جهة أخرى) لاستيفاء هذا المعيار التراكمي. والأرجح أن الجواب ليس قاطعاً تماماً، لأنها قد تستوفيه في بعض الحالات (مثلاً في حالة منظومة الأسلحة التي تُضبط للرد على إطلاق النار فقط وتستخدم في ساحة المعركة التقليدية) ولا تستوفيه في حالات أخرى (مثلاً عندما يتعين التفريق بين مدني يحمل بين يديه قطعة معدنية كبيرة ومقاتل يرتدي زياً مدنياً). فهل سيتسنى تصنيف شتى الحالات ليُحظر بعضها ويسمح بالبعض الآخر؟ يرى بعض الخبراء أن ثمة تحليلات كالتناسب ينبغي أن يقوم

---

(٥٠) Lin (انظر الحاشية ٣٤ أعلاه)، ص ٥٧.

(٥١) Noel Sharkey, "Automated Killers and the Computing Profession" *Computer*, Vol. 40 (2007), p. 122.

(٥٢) Krishnan (انظر الحاشية ٣١ أعلاه) الصفحتان ٩٨ و٩٩.

(٥٣) Tonya Hagmaier et al, "Air force operations and the law: A guide for air, space and cyber forces" p. 21, available from http://www.afjag.af.mil/shared/media/document/AFD-100510-059.pdf; Andru Wall "Legal and Ethical Lessons of NATO's Kosovo Campaign" p. xxiii, available from http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/navy/kosovo_legal.pdf.

(٥٤) Markus Wagner "The Dehumanization of International Humanitarian Law: Legal, Ethical, and Political Implications of Autonomous Weapon Systems" (2012), available from http://robots.law.miami.edu/wp-content/uploads/2012/01/Wagner_Dehumanization_of_international_humanitarian_law.pdf note 96 and accompanying text.

بها القادة في بداية الأمر على الأقل، في حين يمكن إسناد جوانب أخرى إلى الروبوتات المستقلة القاتلة[٥٥].

دال- المسؤولية القانونية للروبوتات المستقلة القاتلة

٧٥- تعد مسؤولية الأفراد والدول أمراً أساسياً لضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لأن عدم التعهد بالمساءلة يضعف مستوى الردع والمنع فيتدنى بذلك مستوى حماية المدنيين وضحايا جرائم الحرب المحتملين[٥٦].

٧٦- والروبوتات لا تملك أي وازع أخلاقي، ولذلك لا يمكن تحميلها المسؤولية بأي طريقة من الطرق المعترف بها إذا ما تسببت في سلب الأرواح الذي يستدعي المساءلة عادةً في حال كان العنصر البشري هو المسؤول عن القرارات. فمن يتحمل المسؤولية إذن؟

٧٧- ومن المحتمل أن تؤدي الطبيعة المركبة لتكنولوجيا الروبوتات المستقلة القاتلة وتعدد الجهات التي قد تكون معنية بقرار نشرها إلى حدوث ثغرة أو فراغ فيما يتعلق بالمساءلة. وتشمل قائمة المرشحين لتحمل المسؤولية القانونية، الأشخاص الذين يعملون في البرمجة الحاسوبية، وصانعي المعدات الحاسوبية أو بائعيها، والقادة العسكريين ومرؤوسيهم الذين ينشرون تلك المنظومات، والزعماء السياسيين.

٧٨- وقد جرت العادة على إسناد المسؤولية الجنائية إلى أصحاب الرتب العسكرية في المقام الأول. وينبغي أن ينظر إلى مسؤولية القيادة باعتبارها من الحلول الممكنة لتحقيق المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها الروبوتات المستقلة القاتلة[٥٧]. وما دام القائد يساءل عن المرؤوس المستقل الآدمي، يمكن في الظاهر أن يتحمل المسؤولية أيضاً عن مرؤوس آلي مستقل. غير أن القائد لا يُحمَّل المسؤولية عادة إلا إذا كان على علم أو يفترض أن يكون على علم بأن الشخص يبيت النية لارتكاب جريمة و لم يقم، مع ذلك، بشيء لمنعها أو لم يعاقب الجاني بعد القيام بفعله"[٥٨]. وسيكون من المهم التحقق من جملة أمور منها ما إذا كان القائد العسكري مؤهلاً لفهم البرمجة المعقدة للروبوتات المستقلة القاتلة بما يكفي لكي يتحمل المسؤولية الجنائية.

---

(٥٥) Benjamin Kastan "Autonomous Weapons Systems: A Coming Legal 'Singularity'?" *University of Illinois Journal of Law, Technology and Policy* (forthcoming 2013), p. 18 and further, available from http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2037808.

(٥٦) هيومان رايتس ووتش (انظر الحاشية ٧ أعلاه)، الصفحات ٤٢-٤٥.

(٥٧) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢٨؛ Heather Roff "Killing in War: Responsibility, Liability and Lethal Autonomous Robots" p. 14, available from http://www.academia.edu/2606840/Killing_in_War_Responsibility_Liability_and_Lethal_Autonomous_Robots.

(٥٨) البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ١٩٧٧، المادة ٨٦(٢) والمادة (٨٧).

٧٩- وقد اقتُرح أن تُسند المسؤولية عن الأضرار المدنية على الأقل إلى المُبرمِج والشركات المصنعة باعتماد نظام يشبه نظام المسؤولية المطلقة عن المنتج. وحتى الآن، لم يحدث أن وُضِعت القوانين الوطنية الخاصة بالمسؤولية عن المنتج على المحك فيما يتعلق بالروبوتات[٥٩]. وصناعة الروبوت المستقل القاتل يشترك فيها دائماً عدد كبير من الناس، ومن المستبعد أن يكون شخص واحد محيطاً بالتفاعلات المعقدة بين العناصر المكونة للروبوتات المستقلة القاتلة[٦٠]. ومن غير المؤكد أيضاً أنه سيكون من الإنصاف إلقاء عبء رفع الدعاوى المدنية على كاهل الضحايا لأن ذلك يعني إقامة الدعوى انطلاقاً من بلد أجنبي، وهو ما يكلفهم مصاريف لا يقدرون عليها.

٨٠- وربما تمثل المسؤولية القانونية مسألة جوهرية. فإذا تبين في نهاية المطاف، أن تحميل المسؤولية لأي مرشح محتمل من المرشحين الذين تم تحديدهم أعلاه، هو في غير محله أو غير قابل للتطبيق، سينشأ فراغ في تحمل المسؤولية، مما يسمح بالإفلات من العقاب عن استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة بكافة أشكاله. وإذا كانت طبيعة سلاح من الأسلحة تحول دون تحديد المسؤول عن العواقب المترتبة عليه، ينبغي أن يعد استخدامه غير أخلاقي ومخالفاً للقانون باعتباره سلاحاً بغيضاً[٦١].

٨١- ويمكن النظر في عدد من الطرق المبتكرة لتحديد المسؤولية القانونية. ومن الشروط التي يمكن فرضها على استعمال الروبوتات المستقلة القاتلة، إسناد المسؤولية بشكل مسبق[٦٢]. ولما كانت التكنولوجيا قادرة على تحقيق مزيد من الدقة في الرصد وإعادة تمثيل الأحداث التي جرت خلال أعمال القتل، يمكن إخضاع استعمالها لشرط آخر يقضي بتركيب أجهزة تسجيل فيها والاستعراض الإلزامي لجميع تسجيلات الفيديو بعد وقوع الحدث في حال استعمالها في أعمال القتل وذلك بصرف النظر عن وضع المقتول[٦٣]. ويمكن أن يُنظر أيضاً في نظام يقضي بـ "تقسيم" المسؤولية بين المرشحين المحتملين لتحملها[٦٤]. وربما استدعى الأمر، إضافة إلى ذلك، إدخال تعديلات على القواعد المتعلقة بمسؤولية القيادة لتشمل

---

(٥٩) Patrick Lin "Introduction to Robot Ethics" in Patrick Lin et al (eds.) Robot Ethics: The ethical and Social Implications of Robotics (MIT Press, 2012), p. 8.

(٦٠) Wendell Wallach "From Robots to Techno Sapiens: Ethics, Law and Public Policy in the Development of Robotics and Neurotechnologies" *Law, Innovation and Technology* Vol. 3 (2011) p. 194.

(٦١) Gianmarco Verugio and Keith Abney "Roboethics: The Applied Ethics for a New Science" in Lin, (see note 59 above), p. 114; Robert Sparrow "Killer Robots" *Journal of Applied Philosophy* Vol. 24, No. 1 (2007).

(٦٢) انظر Ronald Arkin "The Robot didn't do it" Position Paper for the Workshop on Anticipatory Ethics, Responsibility and Artificial Agents p. 1, available from http://www.cc.gatech.edu/ai/robot-lab/publications.html.

(٦٣) Marchant (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه) ص ٧.

(٦٤) Krishnan (انظر الحاشية ٣١ أعلاه) ص ١٠٥.

استعمال الروبوتات المستقلة القاتلة. ويمكن، بصورة عامة، زيادة التركيز على مسؤولية الدول مقابل مسؤولية الأفراد إلا فيما يتعلق باستعمالها على أيدي جهات فاعلة من غير الدول.

هاء- استعمال الدول للروبوتات المستقلة القاتلة خارج نطاق النزاع المسلح

٨٢- أظهرت تجربة استعمال المركبات الجوية الحربية التي تعمل بلا طيار أن هذا النوع من التكنولوجيا العسكرية يجد له طريقاً سهلاً خارج نطاق ساحات المعركة المعروفة.

٨٣- والخروج بمفهوم ساحة القتال عن نطاق السياقات التي حددها القانون الدولي الإنساني، قد يتجلى مثلاً في استهداف الإرهابيين المحتملين حيثما وجدوا في العالم، بما في ذلك في الأراضي التي قد لا تشهد نزاعاً مسلحاً والتي يمثل فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان الإطار القانوني الساري. ويكمن الخطر في هذه الحالة في اعتبار العالم ساحة واحدة ممتدة ودائمة للقتال، كما يكمن في استخدام القوة دون استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات. ومن شأن الروبوتات المستقلة القاتلة أن تفاقم هذه المشاكل.

٨٤- وعلى الصعيد الداخلي، يمكن أن تستخدم الدول الروبوتات المستقلة القاتلة للقضاء على أعداء الداخل ولترويع السكان بشكل عام، وقمع المظاهرات، وشن "حروب" على المخدرات. ويقال إن الروبوتات لا تطرح أسئلة على قادتها ولا تدبر انقلابات[٦٥].

٨٥- وينطوي احتمال استخدام الروبوت المستقل القاتل لإنفاذ القانون الداخلي على مخاطر من نوع خاص تتعلق بسلب الأرواح تعسفاً، لأنه من الصعب استيفاء الشروط الأكثر صرامة الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالة استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة.

واو- آثار استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة على الدول غير الحائزة لها

٨٦- غالباً ما تستخدم عبارتا "حرب بلا مخاطر" و"حرب بلا خسائر" في سياق الحديث عن الروبوتات المستقلة القاتلة. ويدل ذلك فيما يبدو، على أن أرواح من يملك التكنولوجيا فقط هي التي تدخل في الحساب، وهو ما يوحي بأن الاهتمام بنشر هذه التكنولوجيا لا يشمل من لا يملكها. وتمثل الروبوتات المستقلة القاتلة أقصى حالات عدم التكافؤ، حيث يمكن تأليب الروبوتات القاتلة في حالات معينة ضد الناس. ومن المحتمل أن تنقل الروبوتات المستقلة القاتلة خطر النزاع المسلح، في بداية الأمر على الأقل، إلى المحاربين والمدنيين من الفريق الخصم.

---

(٦٥) المرجع نفسه، ص ١١٣.

٨٧- وقد ثبت أن استخدام القوة الساحقة يأتي بنتائج عكسية - كما هو الحال في سياق المظاهرات، حيث يحذر علماء النفس من أنه قد يجر إلى زيادة استخدام القوة المضادة[٦٦]. وفي حالات القتال، قد يؤدي عدم وجود هدف بشري مشروع للدولة المنتفعة من استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة في الميدان إلى مهاجمة المدنيين باعتبارهم "أفضل الأهداف المتاحة" وبذلك قد يشجع استعمال الروبوتات المستقلة القاتلة على الرد بالمثل والانتقام والإرهاب[٦٧].

٨٨- والامتياز الذي تحظى به الدول الحائزة للروبوتات المستقلة القاتلة على غيرها ليس امتيازاً دائماً بالضرورة. فاحتمال انتشار هذه المنظومات أمر وارد وقد لا يبقى حكراً على الدول التي نقلت إليها الدول المنتفعة الأولى هذه المنظومات أو باعتها لها. إذ يرجح أن تطور دول أخرى لنفسها تكنولوجيا صنع روبوتات مستقلة قاتلة تختلف في جملة أمور، منها درجات امتثال البرمجة للقانون الدولي الإنساني وإمكانية حدوث مشاكل تتعلق بالتوافق مع الخطوات الخوارزمية في حالة اندلاع مواجهة بين الروبوتات المستقلة القاتلة التابعة للقوات المتخاصمة. وهناك أيضاً خطر احتمال وقوع الروبوتات المستقلة القاتلة بين أيدي جهات فاعلة من غير الدول تكون أقل ميلاً للتقيد بالقواعد التنظيمية الخاصة بالمراقبة والشفافية.

زاي- إقصاء العنصر البشري عن دائرة القرار

٨٩- تقوم معظم الشرائع القانونية والأخلاقية وغيرها من الشرائع على افتراض مفاده أن سلطة القرار تكون للعنصر البشري حين يتعلق الأمر بسلب أرواح الناس أو إنزال فداحات أخرى بهم. وتقتضي اتفاقية لاهاي (الرابعة) أن يكون هناك على رأس أي مقاتلين "شخص مسؤول عن مرؤوسيه". ويقضي شرط مارتنز الذي يمثل قاعدة ثابتة وملزمة بتطبيق "مبدأ الإنسانية" في النزاع المسلح[٦٨]. إذ أن إقصاء العنصر البشري قد يجعل البشرية غافلة عما يدور حولها.

٩٠- ويرى الفيلسوف بيتر أسارو أنه يمكن أن يُفهم أن القانون الدولي الإنساني ينص ضمناً على أن يُسند إلى العنصر البشري قرار استخدام القوة المميتة الذي لا يجوز تفويضه للآلات. واستناداً إلى هذه الحجة، إن أعلى قرار يُتخذ دون مشاركة العنصر البشري هو قرار

---

(٦٦) الوثيقة A/HRC/17/28، ص ١٧.

(٦٧) Asaro (انظر الحاشية ٣٢ أعلاه)، ص ١٣.

(٦٨) البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المادة ١(٢). انظر أيضا ديباجتي اتفاقياتي لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧. اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقها: النظام المتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية (اتفاقية لاهاي الثانية).

تعسفي باستخدام القوة المميتة بطبيعته وكل ما يسفر عنه من خسائر بشرية يعد سلباً للأرواح على نحو تعسفي[٦٩].

٩١- والنظر في الروبوتات المستقلة القاتلة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور التكنولوجيا في عالم اليوم. فالآلات تعين على اتخاذ العديد من القرارات في الحياة العصرية لكن استخدامها، على هذا الوجه، لا يتم غالباً إلا عندما يقتضي الأمر توفر مراقبة ميكانيكية (كحكم الخط على سبيل المثال في المباريات الرياضية) وليس في الحالات التي تستدعي أحكاماً قيمية ذات عواقب بعيدة الأثر (مثلاً في سياق الفصل في القضايا المعروضة على المحاكم). وبشكل أعم، تتجلى أهمية الاتصال بين الأشخاص عند اتخاذ القرارات الهامة، في إحجام الأنظمة القانونية في كل أنحاء العالم عن المحاكمات الغيابية. ولا ريب أن الروبوتات تؤثر بالفعل على حياتنا بدرجة كبيرة، بما في ذلك من خلال تدخلها في المسائل المتعلقة بالحياة والموت. فالجراحة الآلية مثلاً هي صناعة متنامية وتستخدم الروبوتات بصورة متزايدة في مهمات المساعدة الغوثية بعد وقوع الكوارث[٧٠]. لكن الروبوتات لا تتولى في أي حالة من هذه الحالات اتخاذ قرار القتل، وعليه، فإن الآفاق التي تفتحها الروبوتات المستقلة القاتلة جديدة تماماً.

٩٢- وعلى افتراض أن الروبوتات المستقلة القاتلة قادرة - خاصة عندما تعمل جنباً إلى جنب مع العنصر البشري - على الامتثال للشروط المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، وأنه بالإمكان إثبات قدرتها على إنقاذ الأرواح على وجه الإجمال، فإن السؤال الذي يطرح يتعلق بما إذا كان ترك قرار القتل وتحديد موعده للآلات يمثل خطأ في حد ذاته. والشواغل المتصلة بالقانون الدولي الإنساني التي أثيرت في الفقرات أعلاه تتعلق بحماية المدنيين في المقام الأول. والسؤال المطروح هنا هو ما إذا كان نشر الروبوتات المستقلة القاتلة ضد أي كان، بما في ذلك مقاتلي العدو، مقبولاً من حيث المبدأ لا سيما أنه ينطوي على اتخاذ كيانات غير آدمية لقرار استخدام القوة المميتة.

٩٣- وإذا كان الجواب بالنفي، لا تبقى هناك أي اعتبارات أخرى يمكن أن تبرر نشر الروبوتات المستقلة القاتلة بغض النظر عن مستوى الكفاءة التقنية التي تعمل بها، وهذا هو الاعتبار الحاسم الذي ينبغي الاحتكام إليه. وقد دفع البعض في السابق بأن نشر الروبوتات المستقلة القاتلة من شأنه أن يؤدي إلى فراغ فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنها قد تحمل أيضاً فراغاً فيما يتعلق بالمسؤولية الأخلاقية.

٩٤- وتنبع هذه الرؤية من الاعتقاد بأن الكائن البشري ملزم بشكل أو بآخر بأن يتخذ قرار استخدام القوة المميتة وبأن يتحمل بالتالي، ثمن كل روح تزهق في الأعمال القتالية (أو يتحمل المسؤولية عنها)، وذلك في إطار عملية التفاعل الإنساني. وينطبق ذلك حتى على

---

(٦٩) Asaro (انظر الحاشية ٤٣ أعلاه)، ص ١٣.

(٧٠) انظر http://www.springer.com/medicine/surgery/journal/11701.

التزاع المسلح. وتفويض هذه العملية يزيد من تغييب التزعة الإنسانية في التزاع المسلح ويلغي لحظات الروية في الحالات التي قد تكون فيها الروية ممكنة. فالآلات لا تعرف الأخلاق ولا الفناء وينبغي بالتالي ألا تكون لها سلطة على البشر في تقرير الموت والحياة. وهذا أحد أسباب حظر الألغام الأرضية[٧١].

٩٥- قد يكون استخدام تعابير مثيرة للمشاعر من قبيل "الروبوتات القاتلة" قابلاً للنقد تماماً. ولكن لا يمكن تجاهل قوة ردود الفعل الفطرية التي يحتمل أن يثيرها استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة. وقد وُصف نشر الروبوتات المستقلة القاتلة باعتباره معاملة الناس معاملة "هوام" تتعرض "للإبادة"[٧٢] وهذه النعوت تجعل الأذهان تستحضر صورة الروبوتات المستقلة القاتلة كمبيد آلي.

٩٦- ولعل في تجربة الحربين العالميتين اللتين شهدهما القرن الماضي تبصير بالأساس المنطقي لإلزام بني البشر بتحمل ثمن التزاع المسلح، وبالتالي محاسبة أنفسهم ومحاسبة مجتمعاتهم عن هذا الثمن. فبعد انتهاء هاتين الحربين وتبدِّي الدمار الذي سببه استخدام التكنولوجيا العصرية، صمَّم الأشخاص الذين كانوا وراء اتخاذ القرارات العسكرية الرئيسية على إنشاء منظمة الأمم المتحدة لإحلال السلم العالمي و"لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" وإرسائها على مبادئ حقوق الإنسان. ولا يمكن القول بأي حال من الأحوال إن زمن التزاع المسلح قد ولّى، غير أن ٧٠ عاماً تقريباً قد مرت دون أن تنشب حرب عالمية. والتعهد بتحقيق هذا الهدف يمكن اعتباره كحصيلة لمفاعيل الإصرار على إسناد مسؤولية قرارات القتل للبشر وهي مفاعيل بعيدة المدى تشمل بالفعل عدة أجيال.

٩٧- وتسلط هذه الاستعادة للتاريخ الضوء على الخطر الكامن وراء قياس أداء الروبوتات المستقلة القاتلة استناداً إلى القواعد الدنيا المحدَّدة للبشر خلال التزاع المسلح. فالجندي الآدمي قادر على السفالة في التزاع المسلح ولكن ربما يكون أيضاً متمسكاً بالقيم الرفيعة ويبدي قدراً من الرحمة والشفقة في بعض الحالات. وإذا ما استعيض عن العنصر البشري في ساحة المعركة بكيانات تكون مضبوطة لتنفذ مهام تضاهي ما هو متوقع من البشر لكنها عاجزة عن الارتقاء على تلك القواعد الدنيا، فإننا قد نخاطر بقطع الأمل في قيام عالم أفضل. إن القدرة على تصفية "المشاغبين" المحتملين أينما وجدوا في العالم بمجرد الضغط على الزر من شأنه تركيز الاهتمام حصراً على أعراض الحالات غير المرغوبة. وستؤدي هذه القدرة بالأحرى إلى صرف الانتباه أو حتى حجبه عن معالجة القضايا من خلال بذل جهود طويلة المدى تكون غير ذات طابع عسكري في كثير من الأحيان، وهي جهود قد تكون مضنية لكنها أكثر

(٧١) Asaro (انظر الحاشية ٤٣ أعلاه)، ص ١٤.

(٧٢) Robert Sparrow "Robotic Weapons and the Future of War" in Jessica Wolfendale and Paolo Tripodi (eds.) *New Wars and New Soldiers: Military Ethics in the Contemporary World* (2011), p. 11.

ديمومة في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن الروبوتات المستقلة القاتلة قد تولد في نفس مستخدمها شعوراً زائفاً بالأمان.

حاء- شواغل أخرى

٩٨- يثير النشر المحتمل للروبوتات المستقلة القاتلة شواغل إضافية تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- احتمال قرصنة الروبوتات المستقلة القاتلة أو خداعها[٧٣]. فاستخدام القوة لم يعد حكراً على الدول. إذ أن الجهات الفاعلة من غير الدول كالعصابات الإجرامية أو الأفراد، بوسعها اعتراض الروبوتات المستقلة القاتلة واستخدامها ضد الدولة أو ضد غيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول بما في ذلك المدنيون[٧٤].
- احتمال حدوث أعطال. فالمنظومات المستقلة قد تكون "هشة"[٧٥]. وربما تسبب الأخطاء التي يستبعد حدوثها آثاراً كارثية.
- تعذر التنبؤ بالتطورات التي سيحملها المستقبل في مجال التكنولوجيا. والسماح باستخدام الروبوتات المستقلة القاتلة قد يفتح أبواب جهنم بشكل لم يسبق له مثيل.
- وجود خلاف حالياً بشأن اللوائح المنظمة لاستخدام المركبات الجوية الحربية التي تعمل بلا طيار وكذلك بشأن النظام القانوني المتعلق بالقتل المحدد الهدف عموماً، ومن شأن ظهور الروبوتات المستقلة القاتلة أن يزيد الوضع تعقيداً.
- إمكانية تفاقم حالة القلق بين السكان المدنيين على الأقل في ظل احتمال التعرض للقتل على يد روبوت.

٩٩- ويُجهل ما لذلك من تداعيات على الثقافة العسكرية، وعليه، فإن الروبوتات المستقلة القاتلة قد تقوض نظام أمن الدولة والنظام الأمني الدولي.

طاء- الروبوتات المستقلة القاتلة والقيود المفروضة على الأسلحة

١٠٠- تنبثق القيود[٧٦] التي تفرضها المعاهدات على بعض الأسلحة من معيار القانون الدولي الإنساني الذي يعتبر أن الوسائل والأساليب القتالية لها حدود وأنه لابد بالتالي، من تقييد

---

(٧٣) Jutta Weber “Robotic warfare, human rights and the rhetorics of ethical machines”, pp. 8 and 10, available from http://www.gender.uu.se/digitalAssets/44/44133_Weber_Robotic_Warfare.pdf.

(٧٤) Singer (انظر الحاشية ٣ أعلاه)، الصفحات ٢٦١-٢٦٣.

(٧٥) Kastan (انظر الحاشية ٥٥ أعلاه)، ص ٨.

(٧٦) من خلال اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والبروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧.

القواعد التي تحدد الأسلحة المباحة[٧٧]. ويحظر شرط مارتنز الأسلحة التي تتعارض مع "ما يمليه الضمير العام". ويشكل الالتزام بعدم استخدام الأسلحة العشوائية الأثر التي تلحق بالمدنيين ضرراً لا لزوم له أساساً لحظر بعض الأسلحة[٧٨]. وثمة أسلحة حُظرت لأنها "تسبب أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها"[٧٩] للجنود وكذلك للمدنيين[٨٠]. ويخضع استخدام أسلحة أخرى أيضاً للتقييد للأسباب عينها[٨١].

١٠١- وعند النظر فيما إذا كان تقييد استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة أنسب من حظرها التام، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن تقييد الروبوتات المستقلة القاتلة قد يكون أصعب خلافاً لغيرها من الأسلحة، لأنها تجمع بين أنواع متعددة من التكنولوجيا تكون غالباً متعددة الأغراض. وقد قدم الخبراء أدلة دامغة على أن اعتماد نهج تنظيمي يركز على التكنولوجيا - أي على الأسلحة نفسها - قد لا يكون في محله بالنسبة للروبوتات المستقلة القاتلة وأن التركيز ينبغي أن ينصب، بالأحرى، على القصد أو الاستخدام[٨٢].

١٠٢- غير أن قانون نزع السلاح والمعاهدات المرتبطة به يتضمنان أمثلة كثيرة على أنواع الصكوك الرامية إلى الحد من الأسلحة والتي تفرض حظراً أو قيوداً على الاستخدام وعلى غيره من الأنشطة. ويمكن وصف هذه الصكوك عموماً بأنها بمثابة توليف بين نوع التقييد ونوع النشاط المقيد. وتشمل أنواع القيود فرض حظر أو أشكال أخرى من التقييد لا تصل إلى حد الحظر.

١٠٣- ويشمل نوع النشاط الذي يخضع للتقييد عادة ما يلي: '١' حيازة الأسلحة والاحتفاظ بها وتخزينها، '٢' البحوث (الأساسية أو التطبيقية) والتطوير، '٣' الاختبار '٤' النشر، '٥' النقل أو الانتشار، '٦' الاستخدام[٨٣].

١٠٤- وثمة تطور إيجابي آخر طرأ في سياق نزع السلاح يتمثل في إدراج مساعدة الضحايا في المعاهدات المتعلقة بالأسلحة[٨٤]. ويتزامن هذا الاهتمام بالضحايا مع جهود أخرى ترمي

---

(٧٧) انظر http://www.icrc.org/eng/war-and-law/conduct-hostilities/methods-means-warfare/index.jsp.

(٧٨) معاهدة حظر الألغام (١٩٩٧)؛ واتفاقية الذخائر العنقودية (٢٠٠٨).

(٧٩) البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ١٩٧٧، المادة ٣٥(٢)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *القانون الإنساني العرفي*، المادة ٧٠.

(٨٠) بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية. جنيف، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥.

(٨١) الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معيّنة، البروتوكول الثالث، البروتوكول الثالث المعني بالأسلحة المحرقة.

(٨٢) Marchant، (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه)، ص ٢٨٧، وAsaro، (انظر الحاشية ٤٣ أعلاه)، ص ١٠.

(٨٣) Marchant (انظر الحاشية ٢٦ أعلاه)، ص ٣٠٠. انظر أيضاً Bonnie Docherty "The Time is Now: A Historical Argument for a Cluster Munitions Convention" 20 *Harvard Human Rights Law Journal* (2007), p. 53 من أجل الحصول على لمحة عامة.

إلى التصدي للضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء الأسلحة والحروب، بما في ذلك ممارسة حصر الخسائر[٨٥] وشرط توافر عنصر حسن النية للتعويض – الذي يطبقه بعض الدول المشاركة في القوات الدولية للمساعدة الأمنية على سبيل المثال – في حالة سقوط مدنيين دون حدوث الانتهاكات التي حددها القانون الدولي الإنساني[٨٦]. وفي هذه الممارسات تأكيد على قيمة الحياة.

١٠٥- وهناك أيضاً صكوك قانونية هامة وغير ملزمة يمكن أن تنظم ظهور الروبوتات المستقلة القاتلة. وتشمل نماذج الصكوك القانونية غير الملزمة ذات الصلة في مجال نزع السلاح قواعد السلوك والحوار بين الحكومات وتقاسم المعلومات وتدابير بناء الثقة والاتفاقات الإطارية[٨٧]. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يدفع نشاط المنظمات غير الحكومية والرأي العام نحو تقييد الأسلحة.

١٠٦- وتكتسي المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف أهمية خاصة إذ تنص على "أن يلتزم أي طرف سام متعاقد، عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو اتباع أسلوب للحرب، بأن يتحقق مما إذا كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا البروتوكول أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها الطرف السامي المتعاقد."

١٠٧- وهذه العملية هي نوع من أنواع التأمل الباطني يختلف عنه التفقُّد الخارجي، وهي تقوم على حسن نية الأطراف[٨٨]. وقد استحدثت الولايات المتحدة، منذ مطلع عام ١٩٤٧، استعراضاً رسمياً لآليات الأسلحة رغم أنها ليست من الدول الأطراف. وفي حين لا يجوز إلزام الدول بالكشف عن النتائج التي تم التوصل إليها في عمليات الاستعراض، إلا أن تشجيعها على إبداء مزيد من الانفتاح بشأن الإجراءات التي تتبعها في عمليات الاستعراض المنصوص عليها في المادة عموماً قد يمثل إحدى الطرق لتشديد الرقابة على ظهور أسلحة جديدة كالروبوتات المستقلة القاتلة.

١٠٨- وفي عام ٢٠١٢، شرعت الولايات المتحدة من خلال أحد التوجيهات الصادرة عن وزارة الدفاع، في عملية تنظيم ذاتي مهمة تتعلق بالروبوتات المستقلة القاتلة، إذ أقرت بالحاجة إلى ممارسة رقابة داخلية على إنتاجها ونشرها، وفرضت شكلاً من أشكال الوقف

---

(٨٤) معاهدة حظر الألغام (١٩٧٧)، المادة ٦، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معيّنة، البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب (٢٠٠٣)، المادة ٨. وكانت اتفاقية الذخائر العنقودية (٢٠٠٨)، المادة ٥ سباقة في تحميل الدولة المتضررة المسؤولية.

(٨٥) الوثيقة S/2012/376، الفقرة ٢٨ (تثني في جملة أمور على التزام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال).

(٨٦) المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ (الأمين العام "رحب بالممارسة المتمثلة في الإقرار بالذنب").

(٨٧) Marchant، انظر الحاشية ٢٦، الصفحات ٣٠٦-٣١٤.

(٨٨) ورد في المجلد ٨٨ من *International Review of the Red Cross*، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

الاختياري[٨٩]. وينص التوجيه على أن يتيح تصميم الروبوتات المستقلة لمن يتحكم فيها ويشغلها هامشاً مناسباً للتقدير البشري فيما يتعلق باستخدام القوة[٩٠]. وتم تعيين مستويات محددة للحصول على الموافقة الرسمية لتطوير مختلف أشكال الروبوتات[٩١]. وينص التوجيه بوجه خاص، على حظر تطوير الروبوتات المستقلة القاتلة وتجريبها إلا بعد اتباع إجراءات معينة[٩٢]. ومن الحري الإشادة بهذه المبادرة التي صدرت عن أكبر منتج محتمل، والتي يمكن أن تتيح فرصاً لحشد الدعم الدولي للوقف الاختياري الوطني.

رابعاً- الاستنتاجات

١٠٩- من الواضح أن ثمة أسباباً قوية تستدعي توخي الحذر الشديد في تناول مسألة الاستخدام المحتمل للروبوتات المستقلة القاتلة. فقد تسفر في حال استخدامها، عن آثار بعيدة المدى تطال القيم الاجتماعية وتشمل بشكل أساسي حماية الحياة وقيمتها والاستقرار والأمن الدوليين. ومن غير الواضح في الوقت الحاضر مدى قدرة الروبوتات المستقلة القاتلة على استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جوانب عدة، غير أنه من المتوقع أن يتحقق هذا الامتثال في ظروف معينة خصوصاً إذا استعملت جنباً إلى جنب مع الجنود الآدميين. ومع ذلك، يسود القلق على نطاق واسع من أن يؤدي ترخيص القتل على يد الروبوتات المستقلة القاتلة إلى الحط من قيمة الحياة نفسها. فآلات الحرب التي لا تعرف الكلل والمتأهبة للانتشار بمجرد الضغط على الزر تنطوي على خطر استمرار النزاع المسلح بشكل دائم (ولو بدرجة ضعيفة) وبذلك تنتفي فرصة إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. ومن يرغب في نشر الروبوتات المستقلة القاتلة هو من يقع عليه عبء إثبات ضرورة السماح بأشكال محددة من الاستخدام في ظروف خاصة. وتتطلب التداعيات البعيدة الأثر على حماية الحياة تقديم دليل دامغ.

١١٠- ولا نغالي إذا قلنا إن الأمر سيخرج عن نطاق سيطرة البشر إذا استمروا طويلاً في ترك الأمور لآلاتهم. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة، في أعقاب مشكل استخدام الطائرات بلا طيار واللجوء إلى القتل المحددة الهدف استناداً إلى تبريرات مثيرة للجدل، إلى تقويض قدرة النظام القانوني الدولي على المحافظة على حد أدنى من النظام في العالم.

---

(٨٩) توجيه وزارة الدفاع الأمريكية (انظر الحاشية ١٤ أعلاه).

(٩٠) المرجع نفسه، الفقرة ٤-أ.

(٩١) المرجع نفسه، الفقرتان ٤-ج و٤-د.

(٩٢) المرجع نفسه، الضميمة ٣.

١١١- ولا بد من اتخاذ بعض الإجراءات الفورية، على أن تتبعها إجراءات أخرى لاحقاً. وإذا كانت تجربة استخدام الطائرات بلا طيار تعد مؤشراً، فإنه من المهم الحرص على طرح مسألة الشفافية والمساءلة وسيادة القانون منذ البداية. ويستدعي الأمر الالتزام بالوقف الاختياري لمنع اتخاذ أي خطوات قد يصعب التراجع عنها فيما بعد، على أن يتزامن ذلك مع بدء عملية شاملة من أجل التوصل إلى قرار بشأن سبل معالجة هذه المسألة، على الصعيد المحلي وفيما بين الدول وعلى الصعيد الدولي في آن واحد.

١١٢- والشروع في هذه العملية يستدعي إنشاء هيئة دولية لمراقبة الوضع وتحديد الخيارات المتاحة على المدى الطويل. وسيكون انكباب هذه الهيئة، أو أي هيئة تخلفها، على القضايا التي يطرحها استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة، أساسياً بالنظر إلى تواصل التطور التكنولوجي، وضماناً لحماية الحق في الحياة – لمنع حالات سلب الأرواح تعسفاً على المستوى الفردي والحط من قيمة الحياة على نطاق أوسع.

خامساً- التوصيات

ألف- إلى الأمم المتحدة

١١٣- ينبغي أن يدعو مجلس حقوق الإنسان جميع الدول إلى إعلان وقف اختياري وطني وتطبيق هذا الوقف، على الأقل فيما يتعلق باختبار الروبوتات المستقلة القاتلة وإنتاجها وتجميعها ونقلها وحيازتها ونشرها واستخدامها ريثما يتم الاتفاق دولياً على إطار بشأن مستقبل هذه الروبوتات؛

١١٤- وأن يدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تقوم، على سبيل الأولوية، بتشكيل فريق رفيع المستوى معني بالروبوتات المستقلة القاتلة ويتألف من خبراء من مختلف المشارب كالقانون، وعلم التحكم الآلي، وعلم الحاسوب، والعمليات العسكرية، والدبلوماسية، وإدارة النزاعات، وقواعد السلوك، والفلسفة. وينبغي أن ينشر الفريق تقريره في غضون سنة واحدة على أن تشمل ولايته ما يلي:

(أ) استعراض التطورات التقنية المتصلة بالروبوتات المستقلة القاتلة؛

(ب) تقييم القضايا القانونية والأخلاقية والسياساتية المتصلة بالروبوتات المستقلة القاتلة؛

(ج) اقتراح إطار يتيح للمجتمع الدولي معالجة القضايا القانونية والسياساتية التي تنشأ عن استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة معالجة فعالة، وتقديم توصيات

موضوعية وإجرائية ملموسة في هذا الصدد؛ وينبغي أن يسعى الفريق، في عمله، إلى تيسير سبل إجراء حوار دولي موسع؛

(د) تقييم مدى كفاية الأطر القانونية الدولية والمحلية القائمة التي تنظم استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة أو قصورها؛

(هـ) تقديم اقتراحات عن الطرق المناسبة لمتابعة عمله.

١١٥- وينبغي لجميع وكالات وهيئات الأمم المتحدة المعنية، أن تقوم عند الاقتضاء، خلال تفاعلها مع الأطراف الفاعلة في مجال الأسلحة الآلية بما يلي:

(أ) التشديد على ضرورة توخي الشفافية التامة فيما يتعلق بجميع جوانب تطوير منظومات السلاح الآلي؛

(ب) حث الدول على مزيد من الشفافية في عمليات الاستعراض الداخلي لأسلحتها، بما في ذلك الأسلحة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

باء- إلى المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية

١١٦- دعم المقترحات الواردة في التوصيات المقدمة إلى الأمم المتحدة والدول، لا سيما الدعوة إلى الالتزام بالوقف الاختياري كخطوة فورية.

١١٧- اتخاذ مبادرات مشابهة أو موازية لمبادرات الأمم المتحدة، عند الاقتضاء.

جيم- إلى الدول

١١٨- الالتزام بوقف اختياري وطني فيما يتعلق باستخدام الروبوتات المستقلة القاتلة على النحو المبين في الفقرة ١١٤.

١١٩- الإعلان – من طرف واحد ومن خلال المنتديات المتعددة الأطراف – عن الالتزام بالامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأنشطة المتصلة بالأسلحة الآلية ووضع إجراءات صارمة وتنفيذها لضمان الامتثال في جميع مراحل تطوير هذه الأسلحة.

١٢٠- الالتزام بأقصى قدر من الشفافية في عمليات الاستعراض المحلي للأسلحة، بما في ذلك المقاييس المستخدمة لاختبار المنظومات الآلية. وينبغي للدول أن تتوخى الشفافية على الأقل في إطلاع المجتمع الدولي على الإجراءات التي تتبعها (أو على النتائج الموضوعية) وأن تلتزم باعتماد أقصى قدر من الصرامة في عمليات الاستعراض هذه.

١٢١- المشاركة في النقاش الدولي والحوار بين الحكومات بشأن مسألة الروبوتات المستقلة القاتلة وإبداء الاستعداد لتبادل أفضل الممارسات مع الدول الأخرى، والتعاون مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالروبوتات المستقلة القاتلة.

دال- إلى خبراء تطوير المنظومات الآلية

١٢٢- وضع مدونة أو مدونات سلوك، وقواعد أخلاقية و/أو ممارسات تحدد التصرف المسؤول فيما يتعلق باستخدام الروبوتات المستقلة القاتلة وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو تعزيز المدونات والقواعد والممارسات القائمة.

هاء- إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والجماعات المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر

١٢٣- النظر في آثار استخدام الروبوتات المستقلة القاتلة على حقوق الإنسان وآثارها على الأشخاص في حالات النزاعات المسلحة، والتوعية بهذه المسألة.

١٢٤- مساعدة الدول والعمل معها على مواءمة إجراءاتها وأنشطتها ذات الصلة مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

١٢٥- حث الدول على اعتماد أقصى قدر من الشفافية في عمليات استعراض أسلحتها.

١٢٦- دعم عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالروبوتات المستقلة القاتلة.